١٠

إشكالية النفط بين الحكومة المركزية واقليم كوردستان
(دراسة في الجغرافية السياسية)

The oil problem between the central government and the Kurdistan Region
(study in geopolitics)

الباحث

أ.م.د عدنان عبد الله حمادي

researcher

Assistant Prof. Dr. Adnan Abdullah Hammadi

وزارة التربية

الكلية التربوية المفتوحة

Ministry of Education

Open Educational College

Adnanjumile0790@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

مستخلص الدراسة

يعد النفط من العوامل المحفزة على تعزيز العلاقات المالية والسياسية بين الحكومة الاتحادية واقليم كوردستان، لكن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ انقسم النسيج المكون للدولة منذ عام (٢٠٠٣) بسبب النفط أكثر من تلك القضايا المتعلقة بإدارة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوزيع العائدات من تلك المصادر، فقد لجأ كل من المركز والإقليم بالسيطرة على قطاع النفط الخاص به .

ان الحجر الأساس لجهود حكومة إقليم كردستان في دعم الحصول على الحكم الذاتي بعيداً عن الحكومة المركزية يكمن في امتلاكهم حرية الترخيص المستقل للمساحات الجغرافية وإدارة انتاج النفط الخام وبيعه فضلاً عن وضع أسس الانفصال عن الحكومة المركزية .

الحكومة المركزية من جانبها فرضت عقوبات في عملية تقاسم العوائد النفطية، إذ حجبت عن حكومة إقليم كوردستان بعض حصصها من الموازنة الوطنية، مما ترتب على ذلك تزايد الخلافات بين المركز والإقليم في الوقت الذي شكلت الأمور المالية والأمنية ضغطاً أكبر على التعاون وتعظيم الواردات .

الكلمات المفتاحية : إقليم كوردستان – نفط الإقليم – الحكومة المركزية وحكومة الإقليم – اتفاقيات نفط الإقليم.

abstract:

Oil is one of the motivating factors for strengthening the financial and political relations between the federal government and the Kurdistan Region, but the reality has proven the opposite, as the fabric of the state has been divided since (2003) because of oil more than those issues related to the management of the natural resource base, and the distribution of revenues from those sources, Both the center and the region resorted to controlling their own oil sector. The cornerstone of the efforts of the Kurdistan Regional Government to support obtaining autonomy away from the central government lies in their having the freedom of independent licensing of geographical areas, management of crude oil production and sale, as well as laying the foundations for separation from the central government. The central government, for its part, imposed sanctions in the process of sharing oil revenues, as it withheld from the Kurdistan Regional Government some of its shares from the national budget, which resulted in an increase in differences between the center and the region at a time when financial and security matters constituted greater pressure on cooperation and maximizing imports.

Keywords: Kurdistan Region- the region's oil- the central government and the government of the region- the region's oil agreements

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول سؤال رئيسي هو الآتي : ما طبيعة وشكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان، وما التحديات الجيوسياسية والاقتصادية التي تحد تلك العلاقة ؟ ويتفرع من هذا السؤال أسئلة فرعية عدة، هي الآتي :

١- ما التنظيم الدستوري الذي يتعلق بتقاسم عائدات النفط والغاز بين المركز والاقليم؟

٢- هل يحتاج الواقع السياسي الراهن بين المركز والاقليم الى صيغة جديدة دائمة لتقاسم السلطة وآليات تقاسم عائدات القطاع النفطي ؟

٣- ما أثر ودوافع دول الجوار الجغرافي في قطاع النفط والغاز لحكومة اقليم كوردستان ؟

فرضيات الدراسة

١- العلاقة بين المركز والاقليم يقودها المزاج السياسي والتوافق والصفقات السياسية .

٢- الصراع بين المركز والاقليم يحتاج الى اعادة صياغة جديدة لتقاسم عوائد القطاع النفطي.

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل القوى والمنهج الاقليمي، فضلاً عن المنهج التاريخي .

حدود الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظات اقليم كوردستان (اربيل - السليمانية - دهوك)، والتي حددها الدستور العراقي والمحصورة بين دائرتي عرض (٢٢ و ٣٧ - ٥٧ و ٣٤) شمالاً، وخطي طول (٨ و٤١ - ١٨و٤٦) شرقاً . اما الحدود الزمانية فتتمثل بالعام ٢٠٠٣ تاريخ الاجتياح الامريكي للعراق والسنوات التي بعده .

المقدمة :

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية (IEA) يمتلك اقليم كوردستان نحو اربعة مليار برميل من الاحتياطات النفطية[١]، إلاّ أن ما تتوقعه حكومة الإقليم يختلف واكثر من ذلك إذ إنها تتضمن موارد غير مثبتة، وبذلك فهي تقدر احتياطاتها من النفط (٤٥) مليار برميل[٢]، وعلى الرغم من عدم تأكيد هذا الحجم من الاحتياطي النفطي، لكنه قابل للتصديق، لاسيما في المناطق المتنازع عليها مثل محافظة كركوك، كما ان عمليات التنقيب الجيولوجي في المنطقة تعلن آبار جديدة ذات معدلات انتاج مرتفعة مبدئياً، وفي حالات كثيرة تكون اعلى من تلك الآبار في مناطق اخرى من العراق .

وفيما يتعلق بالاحتياطات من الغاز الطبيعي فأنها تفوق تقديرات الحكومة الفيدرالية، والتي تشير إلى (١٦٥) ترليون قدم مكعب[٣]، وفي السنوات الأخيرة كان هناك العديد من اكتشافات الغاز في اقليم

(1) IEA, cited In EIA " Iraq" 28, April, 2016. http://www.eiagov/beta/internaqtional/analysis.php/iso=IRQ.

(2) KRG'S Ministry of Natural Resourees cited in EIA, Iraq.

(٣) حكومة اقليم كوردستان، وزارة الزراعة والموارد المائية، مديرية التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة، ٢٠١١.

كوردستان، وهي معدّة للانتاج التجاري هناك، كما يوجد العديد من الشركات العالمية الاستثمارية تتطلع للعمل وطرح انتاجها الى الاسواق الدولية .

المبحث الاول

الوزن الجيوسياسي والجيواقتصادي لاقليم كوردستان

الموقع الجغرافي :

فلكياً يقع اقليم كوردستان بين دائرتي عرض (٣٧أ٢٢ – ٣٤أ٥١) شمالاً وبين خطي طول (٤١أ٨ – ٤٦أ١٨) شرقاً، وبذلك فهو مناخياً يقع ضمن المناطقة شبه المدارية الشمالية، ويحده من الشمال تركيا، ومن الشرق إيران، ومن الغرب سوريا، ومن الجنوب الحكومة المركزية في العراق الخارطة (١) .

وبذلك فإن اقليم كوردستان جيبوليتيكياً يعدّ من الاقاليم الحبيسة والذي يشكل موقعه ضعفاً استراتيجياً، إذ لا يستطيع التواصل مع أي وحدة سياسية سوى الوحدات السياسية الملاصقة جغرافياً له .

وفي ميزان القوة فإن جميع دول جوار الاقليم الجغرافي هي دول مستقلة واعضاء في تحالفات ومنظمات دولية، كما انهم يملكون امكانيات اقتصادية أقوى من امكانيات اقليم كوردستان .

أما مساحة اقليم كوردستان فتبلغ (٣٨٠٤٧) كم^{٢} وتشكل (٩٪) من المساحة الاجمالية للعراق، وحسب تصنيف (فالكنبرك)[١] للمساحات فإن الاقليم من المساحات الصغرى، لكنه يمتلك قوة كبيرة إذا ما تم معاملته في الميزان الجيبوليتيكي مع العناصر الجيوبوليتيكية الاخرى مثل السكان والموارد الاقتصادية، لاسيما ان مناخ الاقليم تظهر فيه الفصول الاربعة التي يمكن استثمارها اقتصادياً في الزراعة والصناعة والتعدين، إذ تمثل المساحة المجال الجيوبوليتيكي للاقليم .

خارطة (١)

الموقع الفلكي والجغرافي لاقليم كوردستان

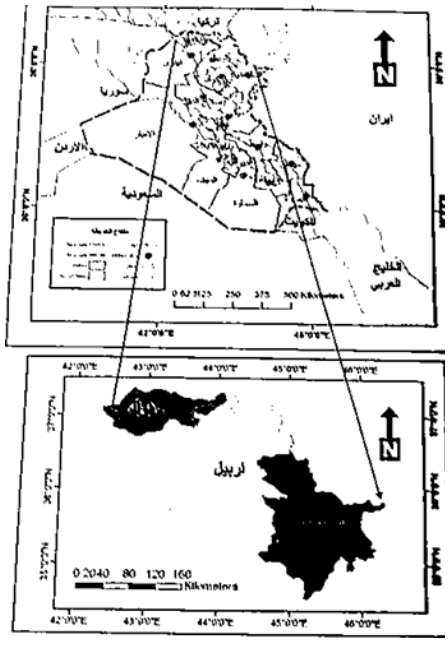

(١) محمد أزهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية، اسس وتطبيقات، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص١٠٠-١٠١ .

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خارطة العراق الادارية، بغداد، ٢٠٠٨.

٢- الموارد المعدنية :

تحتوي اراضي اقليم كوردستان على معادن عديدة متنوعة من الصخور التي يمكن الاستفادة منها في الصناعة، ويمكن استخراج ثروات معدنية منها كالفحم والحديد والنفط والكبريت والفسفور والنحاس وغيرها، ويحتمل وجود النفط في اقليم كوردستان في غير المواقع الجغرافية المعلنة، مثل (قره داغ، شهرزور، دوكان، ميرات كويسجنق، زاخو) .

اما المناطق التي يوجد فيها هي منطقة حقل (ميرداغ) والتي تقع جنوب غرب محافظة اربيل، فضلاً عن حقلي (انجانه وطق طق)[١]، والحقول الرئيسية والمهمة في كركوك ونينوى وغيرها .

ويقدر الاحتياطي النفطي ضمن الخط الأخضر للإقليم بنحو (٢٤) مليار برميل إذا اضفنا اليه احتياطي المناطق المتنازع عليها والتي حددها الإقليم جغرافياً من جانب واحد فإن اجمالي الاحتياطي يبلغ (٣٨) مليار برميل .

ويؤمل الاقليم استكشاف حقول نفطية أخرى عن طريق استعمال المشاريع التكنولوجية المستقبلية .

إن دراسة صخور الاقليم (الخارطة ٢) يتضح منها انها تحتوي على انواع من المعادن الفلزية واللافلزية، إذ إنه يمتلك أحد العوامل الاساسية والمهمة التي تؤثر في قوته كإقليم، وقوة الحكومة المركزية، وان القدرة على استغلال هذه الموارد المعدنية واستثمارها يعد اكثر اهمية من مجرد امتلاك احتياطياتها[٢]، إذا ما تم الاتفاق بين الإقليم والمركز على استثمارها لكي تؤدي في النهاية الى زيادة الإنتاج .

خارطة (٢)

توزيع الخامات المعدنية في إقليم كوردستان من حيث الأهمية الجيوستراتيجية للإقليم

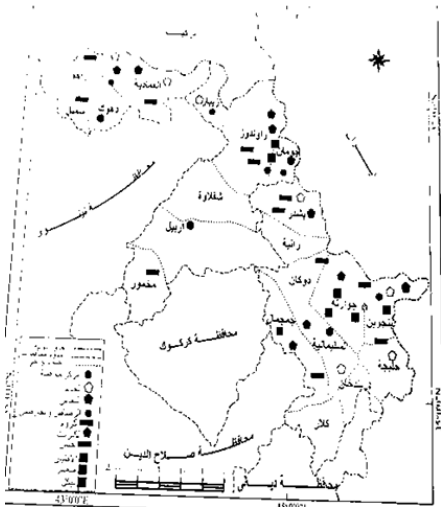

المصدر : هاشم ياسين حداد وآخرون، إقليم كوردستان العراق، مطبعة الأديب، ٢٠٠٩، ص٤٠.

(١) طالب جزا توفيق، المقومات الجيوبوليتيكية للامن القومي في اقليم كوردستان، السليمانية، منشورات كوردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥، ص٨١ .

(2) Harm J.-de Blij, systematic political geography, and edition, John witer sons, N. Y., 1979, Pp. 68.

الموارد المائية :

توجد في اقليم كوردستان ثروة مائية كبيرة إذ توجد فيها اكثر من عشرة آلاف ينبوع، علاوة على مساقط المياه والبحيرات الطبيعية، وتستلم مناطق الاقليم كميات متباينة من الامطار تتراوح بين (٣٠٠-١١٠٠) ملم، واغلب مناطق اقليم كوردستان تقع ضمن المناطق المضمونة المطر، لاسيما منطقة بنجوين في السليمانية، إذ تتجاوز الكمية (١٢٠٠) ملم، وهذه الامطار يعتمد عليها في الزراعة الديمية الشتوية، فضلاً عن دورها في تجديد مياه الانهار والسدود[١].

اما المياه السطحية فتتمثل بنهر دجلة وروافده (الخابور - الزاب الاعلى - الزاب الاسفل - نهر ديالى)، والتي تشكل مورداً مهماً لاقليم كوردستان وللعراق، إلاّ أن اهميتها بالنسبة لاقليم كوردستان تقل بسبب وجود كفاية مائية تستخدم في الزراعة الديمية التي اساسها الامطار، ومن خلال هذه الوفرة المائية استطاعت حكومة اقليم كوردستان انشاء مشاريع وسدود على تلك الروافد لاغراض السيطرة والخزن وتوليد الطاقة الكهربائية ولري بعض المناطق الزراعية .

وتعد حكومة اقليم كوردستان امن المياه هو أمن وطني بالنسبة لاقليم كوردستان، لذا قامت بوضع حجر الاساس لبناء (٢١) سداً في برنامجها لعام (٢٠١٩)[٢]، وهذا يشكل قوة اقتصادية كبيرة في الوزن الجيوبوليتيكي بين المركز والاقليم .

ويرى الباحث انه ربما يأتي اليوم الذي نرى فيه حكومة اقليم كوردستان تساوم على اطلاق المياه من تلك السدود مقابل زيادة حصتها من الموازنة واعطائها الحرية في تصدير النفط بعيداً عن حكومة المركز .

الامكانيات البشرية

يأتي في مقدمة الامكانات البشرية لاقليم كوردستان السكان، فلا توجد تعدادات سكانية لا في المركز ولا الاقليم منذ عام ١٩٩٧، لذلك يعتمد على التقديرات والاسقاطات الواردة من وزارة التخطيط والتي انخفضت فيها مستويات الدقة والمصداقية، إلاّ أن حكومة اقليم كوردستان نشرت في الآونة الاخيرة ارقام لاعداد السكان لعام (٢٠٠٩)[٣]. والتي بلغ حجم السكان فيها (٥,٥٠٠,٠٠٠) مليون نسمة وبمعدل نمو مقداره (٣٪) في محافظات اقليم كوردستان (اربيل - سليمانية - دهوك)، ومن المتوقع ان يستمر هذا النمو ليصل الى (١٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٣٠، مما يشكل قوة جيوسياسية واقتصادية لاسيما اذا ما اقترنت بالخبرة الفنية والثقافية

(١) حسن خليل غازي، الموارد المائية في محافظة دهوك واستخدامها لعام ٢٠٠١، مجلة جامعة دهوك، المجلد السادس، العدد الثاني، دهوك، ٢٠٠٢، ص١٨ .

(٢) سارة يونس كاكل، الاكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، ٢٠١١، ص٥٥ .

(3) Kurdstan Regional govermment " The kurdstan regional official" .

والتعليمية وعدد كبير من العمال ذوي المهارات العالية .

وفي النشاطات الزراعية يعد اقليم كوردستان منطقة زراعية غنية بالموارد الضرورية من خصوبة ارضه ووفرة المياه وملائمة المناخ، مما يساعد على تنوع المحاصيل الزراعية والانتاج الحيواني .

وتقدر مساحة الاراضي التي تعتمد على الامطار بنحو (٩٠٪) من اجمالي المساحة الكلية للاقليم وتستغل لزراعة القمح والشعير والتي تعد من محاصيل الحبوب الرئيسة، كما تعد الثروة الحيوانية ركيزة اساسية من الركائز الاقتصادية، إذ انها تسهم في نمو وتطوير الدخل القومي للاقليم، فضلاً عن دورها في سد احتياجات السكان الغذائية، وفي الوقت نفسه تعد من مصادر المواد الاولية التي تدخل كمواد خام في النشاطات الصناعية، مثل صناعة النسيج والجلود وغيرها[١]، ولهذه المشاريع دورها الجيواقتصادي لحماية المكانة السياسية للاقليم، لاسيما وقت الازمات الاقتصادية، اذ يمكن ان يصل الانتاج الحيواني الى مستوى الاكتفاء الذاتي، بل يصدر الى بقية المحافظات، وتوجد منظمات دولية واخرى اقليمية تدعم اعادة وتأهيل الثروة الحيوانية في اقليم كوردستان[٢].

جدول (١)

اتجاهات وتطور أعداد الحيازات والحيوانات

المحافظة	عدد الحيازات	الجاموس	البقر	ماعز	اغنام
اربيل	١٨٠١١	٣٣	١١٤٣٢	٣٥٦٥٦٨	٤١١٦٩٥
السليمانية	١٩٥٠٢	١٣١٩	١٥٩٤٣٨	٣٧٥٥٤٨	٧٩٢١١٨
دهوك	١٤٦٥٣	٤٥٧	٥٢١٧٢	٢٩٤٤٣٧	٧٢٢٢٣٧
المجموع	٥٢,١٦٦	١.٨١٩	٢٢٣.٠٤٢	١.٢٦.٥٥٣	١.٩٣١.٤٠٠

المصدر : وزارة الزراعية والموارد المائية لاقليم كوردستان العراق، مديرية التخطيط والمتابعة، التقرير السنوي الخاص بالثروة الحيوانية لعام ٢٠١٠ .

الانشطة الصناعية :

بعد الاجتياح الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وتغير النظام السياسي ووصول التخصيصات المالية والبالغة (١٧٪) لاقليم كوردستان من مجمل ايرادات الدولة، صار هناك توجه للنشاط الصناعي، فقد نشطت صناعة البتروكيمياويات وصناعة المشتقات النفطية االناتجة عن عمليات تكرير النفط الخام، إذ يوجد مصفى في محافظة السليمانية والذي تم انشاءه عام ١٩٩٦[٣] .

ويعد مصفى السليمانية من المصافي المحلية غير المتقدمة تكنولوجياً والذي تم نقل النفط اليه من آبار شيواشك، ولا يسد إلا نسبة ضئيلة من الحاجات

(١) علي فيصل، واقع التنوع الاقتصادي يلاقليم كوردستان العراق، مجلة اقواس، العدد الاول، كانون الثاني، ٢٠١٧، ص٣٢٢ .

(٢) اقليم كوردستان، وزارة الزراعية والمواد المائية، المؤتمر الاول للخطة الاستراتيجية، المديرية العامة للثروة الحيوانية، اربيل.

(٣) رونان حسين البرزنجي، دور الاستثمار المحلي والاجنبي في تنمية اقليم كوردستان العراق، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، منشورة، ٢٠٠٨، ص٢٢٥ .

المتزايدة لاقليم كوردستان .

جدول (٢)

حجم المنشآت الصناعية في اقليم كوردستان

المحافظة	كبيرة		متوسطة		المجموع	صغيرة		المجموع
	عدد المشاريع العاملة	عدد المشاريع المتوقفة	عدد المشاريع العاملة	عدد المشاريع المتوقفة		عدد المشاريع العاملة	عدد المشاريع المتوقفة	
اربيل	١٠	٢	٢٤	٢	٣٦	٤٩	١	٥٠
السليمانية	٨	٤	١٨	٠	١٨	٩٣	٠	٩٣
دهوك	٦	١	٢٥	١	٢٦	٤٥	٧	٥٢
المجموع	٢٤	٧	٦٧	٣	٧٠	١٨٧	٨	١٩٥

المصدر : حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة الاحصاء الصناعي، نتائج الاحصاء الصناعي السنوي، ٢٠٠٨.

ان صناعة تكرير النفط في اقليم كوردستان كانت قليلة قبل الاعلان عن حكومة اقليم كوردستان ٢٠٠٣، إذ وقعت اتفاقية مع شركة اواكس الكندية لادارة مشروع طق طق عام ٢٠٠٤[١] Taq Taq operating، وعلى الرغم ان التقرير السنوي عام ٢٠١١ لشركة اكتشاف حقل طق طق اعلن عنه عام ٢٠٠٧ إلاّ أن الانتاج كان مستمراً منه قبل هذه الفترة، والجدول () يبين ذلك

شكل (١)

عدد المشاريع (كبيرة – متوسطة – صغيرة) في اقليم كوردستان

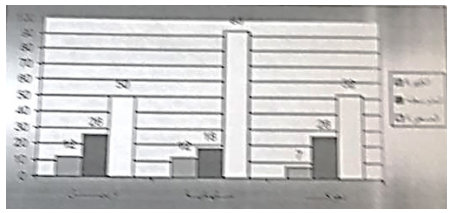

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢) .

ان مجموع الانتاج في هذا الحقل بلغ (٤٠٨٧٢٠٧٠) مليون برميل، إذ بلغت معدلات الانتاج اليومي (١٩) ألف برميل لسنة (٢٠٠٩) بينما يقدر الانتاج اليومي لسنة ٢٠١٢ (٩٠) ألف برميل، ويخطط أن يصل عام ٢٠١٤ إلى (٢٠٠) ألف برميل يومياً.

كما تم االبدء بحفر بئر استكشافي في الاقليم من قبل شركة (دي أن او) النرويجية وهي إحدى ابرز شركات النفط الاجنبية في اقليم كوردستان، كذلك تم العثور على النفط في بئر زاخو واصبح بئراً انتاجياً، وتشير التقديرات الى ان الطاقة الانتاجية لهذا البئر قد تبلغ بنحو (٥٠٠٠) برميل نفط خام يومياً[٢]، وهذه

(١) فؤاد قاسم الامير، الجديد في عقود النفط والغاز الموقعة من قبل حكومة اقليم كوردستان السياسة النفطية للاقليم، دار الغد للنشر، ٢٠١٣، ص٥٨ .

(٢) صباح قدوري، اشكالية النفط بين اقليم كوردستان والحكومة المركزية في صفحة الناس، قسم الابحاث والمقالات، على الموقع الالكتروني http//:all,naas.com

الامور وغيرها زادت الجدل بين حكومة المركز الاقليم في مسألة النفط والغاز، وبذلك بدأت حكومة الاقليم تسعى الى تكوين قاعدة صناعية ومنها النفط لأنها من العوامل الاساسية ذات التأثير الكبير في قوتها ووزنها الجيوستراتيجي ، إذ تقاس القوة وما لها من وزن في الوقت الحاضر بقدرتها على التصنيع ؛ لأن ذلك ما يحدد المظاهر المختلفة لتلك القوة[1].

المبحث الثاني
الاهمية الجيوستراتيجية للنفط في العلاقة بين الاقليم والحكومة الاتحادية

تمهيد:

تاريخياً الاكراد هم مجموعة عرقية هندواوربية مثل الفرس، تربطهم روابط ثقافية مثل اللغة، ويعتقد ان الاكراد جاءوا من منطقة كوردوين والتي تمتد الى اراضي ارمينيا وبلاد فارس، وتعد اقرب الشعوب اليهم من الجوانب العرقية والثقافية واللغوية .

اما على المستوى السياسي فد حصل اقليم كوردستان على الحكم الذاتي في ١١/ آذار/ ١٩٧٠ أثر اتفاق بين المعارضة الكوردية والحكومة العراقية بعد سنوات من التمرد على السلطة والقتال بعد حالات من القمع والقسوة على يد النظام السابق، لكن عمليات الاغتيال مستمرة للمدنيين والعسكريين وقسوة النظام السابق ضد معارضيه ادت الى نزوح جماعي عام (١٩٩١)، إذ اصبح هؤلاء النازحين لاجئين في المناطق الحدودية لكل من تركيا وايران، وعلى اثر ذلك تم انشاء حظر جوي للطيران العراقي على مناطق الاقليم، إذ اضطرت القوات العراقية المتواجدة في المنطقة الى مغادرتها مما اتاح للكورد مساحة واسعة من الحكم الذاتي[2]

اقليم كوردستان ضمن الحكومة الاتحادية :

بعد الاجتياح الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما تبعه من سقوط النظام السابق واقامة نظام فدرالي تعددي في ظل الدستور الجديد حصل اقليم كوردستان على كيان اتحادي ضمن الحكومة المركزية، له صلاحيات بوضع دستور خاص بالاقليم يحدد عمل السلطات على ان لا يتعارض مع دستور الحكومة المركزية .

وقد نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ان شكل الدولة هو اتحادي (فدرالي) يتكون من عاصمة ومجموعة من المحافظات لا مركزية وادارات محلية، ويقوم نظام الحكم فيه على اساس تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم بحسب نص المادة (١١٦) من الدستور العراقي والقائم على الحقائق الجغرافية والتاريخية، وتضم جغرافية كوردستان

(١) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية، اسس وتطبيقات، القاهرة، مكتبة الانجلو، ١٩٧٩، ص١٨٠ .

(2) Stefano, M-torelli, Kurdstan an invisible nation Ispl. Via, clerici, 2021, Milano, 2016, P.21.

ثلاث محافظات هي (اربيل – السليمانية – دهوك)[1] وخصوصية هذه المنطقة تقوم على اساس (الاصل والعرق)، إذ إن غالبية السكان هم من القومية الكوردية، والملاحظ على اقوال وسلوك بعض السياسيين الكورد يوحي بأن اقليم كوردستان دولة مستقلة عن العراق، في حين ان هذا الموقف يتعارض مع خصائص الدولة الفيدرالية، وخصائص الدولة الموحدة أيضاً[2].

اشكالية العلاقة النفطية بين المركز والاقليم

رسمت السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز موضوع البحث بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي معتمدة على احدث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار فضلاً عن تنظيم مصادر الطاقة والبيئة والصحة والتعليم والموارد المائية، وبعد عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق اتاحت الظروف السياسية لحكومة الاقليم اجراء اتفاقيات مع دول اجنبية للتنقيب عن النفط ثم اكتشافه في حقل زاخو أولاً ثم حقل توكي وحقل طق طق وكانت هذه الاتفاقيات بعيداً عن الحكومة المركزية وعدم الرجوع اليها، لذا لم يتم الاعتراف بها من قبل الحكومة المركزية، ولم تتوقف سلطة الاقليم عند هذا الحد، بل امتدت للاستحواذ على اهتمام السياسيين للسيطرة على نفط كركوك، فكان ذلك بداية للمشكلات والنزاعات المستمرة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية[3].

ان حكومة اقليم كوردستان ترفض دائماً ان يدار ملف النفط والغاز من قبل الحكومة المركزية، ويعود سبب ذلك الى ان الحكومة المركزية متلكئة وغير جادة في تشريع قانون النفط والغاز، وهذا يؤدي الى تأخير عملية التنمية في الاقليم بحسب رأي الكورد، لكن حكومة الاقليم اتخذت موقفاً معارضاً لتشريعه عندما تمت صياغته من قبل الحكومة المركزية عام ٢٠٠٧ .

وقد استمرت حكومة اقليم كوردستان بالتفاوض لعقد اتفاقيات مشاركة بالانتاج مع مستثمرين اجانب عالميين معروفين وبشروط منافسة لا تخدم مصالح الشعب العراقي .

ان تجاوز الصلاحيات الدستورية من قبل حكومة الاقليم تعده الحكومة المركزية يمس بالسيادة العراقية، وان مسألة توقيع العقود النفطية من قبل حكومة كوردستان وتصديرها للنفط الى الخارج يقع ضمن المخالفات الدستورية على الرغم من الحجج التي يسوقها الكورد من ان الحكومة المركزية تتعمد الخلافات معها واضطرتهم الى اتباع سياسة خاصة بالاستثمارات النفطية .

(١) حميد حنون خالد، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، بغداد، مطبعة السنهوري، ط١، ص٣١١-٣١٢.

(٢) حميد حنون، المصدر السابق، ص٣١٤ .

(٣) تغريد داود سلمان، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مكتب الفتش العام، بحث منشور على موقع AFKh2018@gmial.com.

لقد رفضت الحكومة المركزية ان تكون طرفاً ثالثاً في لجنة تضم الحكومة المركزية، وحكومة الاقليم، وحكومة تركيا لغرض توقيع اتفاق نفطي بين الاقليم وتركيا، واصرت على ان يتم الاتفاق بين الحكومة العراقية وتركيا من خلال لجنة ثنثاية[1].

لقد اوجدت الخلافات والصراعات في ملف النفط حالة من الصدام بين الجانبين، وهو ما يؤكد بأن النزاع حول نفط اقليم كوردستان قد اتخذ صبغة سياسية علاوة على اهميته الاقتصادية[2].

لقد هددت الحكومة المركزية الشركات النفطية التي تتعامل مع الاقليم بشكل مباشر، وقامت بإنهاء التعاقد معها على سبيل المثال (شركات توتال – وشيفرون واكسون موبيل) والتي حصلت على شروط تعاقدية مغرية من نسبة الارباح تتراوح بين (٢٥٪-٣٥٪) بينما النسبة في باقي مناطق العراق لا تتجاوز (١٥-١٨٪)، وهذا يؤدي الى تبديد ثروات العراق النفطية من قبل حكومة الاقليم لصالح الشركات النفطية الاجنبية بمنحها ارباح اكبر من استحقاقها وضرب الصناعة النفطية العراقية.

اما في طبيعة الانتاج فإن الطاقة الانتاجية المقدرة للاقليم نحو (٣٠٠) ألف برميل يومياً بحسب تصريح وزير الثروات النفطية في حكومة اقليم كوردستان، بينما البيانات الواردة تشير الى (١٧٥) ألف برميل اي بفارق (١٢٥) ألف برميل وهذا يعني ان حكومة الاقليم تحتفظ بجزء من مبالغ النفط وعدم ارسالها الى الحكومة المركزية[3] .

ان الطريقة التي اتبعتها حكومة اقليم كوردستان في ادارة عائدات النفط شجعت محافظات اخرى منتجة للنفط بالمطالبة بعوائد اخرى اطلق عليها الـــ (بترودولار) بذريعة استخدامها لتغطية ما يترتب عن انتاج النفط فيها من جوانب اجتماعية واقتصادية، على سبيل المثال تضرر البنى التحتية واستغلال الاراضي لانتاج النفط بدل من استغلالها للسكن او مشاريع خدمية وترفيهية، وهناك مرافق عامة اخرى طالبت بتعويضات مثل محطات انتاج الطاقة الكهربائية او موانئ او معسكرات للجيش وغيرها .

وقد فشلت كل الاتفاقيات بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كوردستان حول موضوع تقاسم العائدات النفطية منذ بداية عام ٢٠٠٥ وحتى يومنا هذا منها على سبيل المثال اتفاق عام ٢٠١٤ والذي نص على ان (نفط العراق ملك للشعب)[4] . والذي

(١) حسين حافظ وهبة، دور النفط في اشتراتيجية احتلال العراق، المجلة السياسية الدولية، السنة التاسعة، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص٧٢ .

(٢) خورشيد دلي، كوردستان ومعركة النفط، على موقع الجزيرة الالكتروني في ١٨/ ١/ ٢٠١٤ .

(٣) علي المولوي، الموازنة الاتحادية في العراق لعام ٢٠١٧، السمات الرئيسة والاتجاهات، مركز البيان للدراسات والتخطيط، تشرين الثاني، ٢٠١٦، ص٣١ .

(٤) رعد القادري، قراءة في النزاع النفطي بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، مركز البيان للدراسات والتخطيط، ايلول، ٢٠١٦، ص٦-١٠ .

بموجبه تصدر حكومة الاقليم (٢٥٠) ألف برميل من النفط يومياً الى الحكومة الاتحادية، زيادة على (٣٠٠) ألف برميل يجري تصديرها يومياً من قبل الحكومة الاتحادية من حقل كركوك عبر خط انبوب النفط في اقليم كوردستان، وان تخصص نسبة من ميزانية قوات الجيش العراقي الى قوات البيشمركَة تحدد بحسب النسبة السكانية باعتبارها جزء من منظومة الامن العراقية، ويشمل الاتفاق ايضاً منح الاقليم ٥٠٠ مليون دولار، وهدف الاتفاق هو لحل الخلافات بين المركز والاقليم من منظور شامل لجميع المواضيع منها ما يخص الموارد الطبيعية وتقاسم السلطة والاراضي المتنازع عليها وحصة الاقليم من الموازنة البالغة (١٧٪) [1].

شكل (٢)

انتاج النفط في اقليم كوردستان العراق

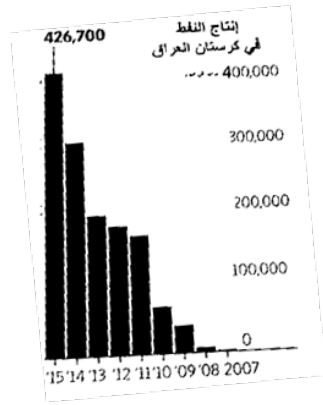

Source : Wood Makenzie The wall street Journal

ويرى الباحث بأن حلم الانفصال لم يغادر تفكير قادة اقليم كوردستان حتى وان صوتوا على الدستور والذي يؤكد وحدة وسلامة الاراضي العراقية والاقليم جزء لا يتجزأ من ارض العراقاً لكن يبقى النفط هو الاهتمام الاول لأنه المورد الاول الاساسي لدعم الاقتصاد وتوفير متطلبات البنى التحتية التي تحتاجها عملية الانفصال، ولذلك تطالب حكومة اقليم كوردستان بضم كركوك الغنية بالنفط الى محافظاتها الثلاث لأن ذلك يدعم طموحات الانفصال الامر الذي فتح باب الصراع بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كوردستان حول حق التصرف بالنفط وشروط انتاجه وسبل تصديره.

نفط كركوك واشكالية المادة ١٤٠ من الدستور :

يتم تعريف هوية محافظة كركوك الغنية بالنفط عبر القوميات الثلاث االتي تسكنها وهي العرب والكورد والاتراك ويصف بعض الكتاب اشكالية كركوك بأنها معقدة مثل القدس، فمنذ السبعينيات الى التسعينيات من القرن الماضي حاول النظام السابق محو هذا التنوع من خلال حملة التعريب التي اعطت حوافز للعرب للسكن في هذه المحافظة والذين انضموا مع العرب الآخرين الذين غامروا هناك للاستفادة من كثرة النفط في المحافظة .

وبعد الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، قام الاكراد بطرد العرب من منازلهم، وهناك ترتيبات

(١) آمنة محمد علي، ميسون علي عبد الهادي، النفط وحلم الانفصال في معادلة العلاقة بين الاقليم والحكومة المركزية، مجلة دراسات دولية، العدد، ٢٠١٨، ص٧٦ .

امنية معقدة منها مكافحة الارهاب المستخدمة في المناطق المتنازع عليها وساد هدوء هش في محافظة كركوك . وقد زاد عدد قوات البيشمركَة في كركوك، وقد استغل الاكراد فرصة دخول داعش عام ٢٠١٤ الى الانبار والموصل وصلاح الدين وانهيار المؤسسة العسكرية العراقية فقاموا بضم كركوك الى الاقليم .

وعندما اصبحت الامور اكثر تعقيداً نهاية العام ٢٠١٤ اضطرت الحكومة المركزية بشكل مؤقت على احتساب نفط كركوك جزء من نفط اقليم كوردستان الذي يتم ارساله الى شركة تسويق النفط الحكومية (سومو)[١]، بوصفه جزءاً من التصدير الاتحادي، وفي المقابل فإن اقليم كوردستان يحصل على (١٧٪) من الموازنة.

ومع انهيار اسعار النفط العالمية ترى حكومة اقليم كوردستان ان السيطرة على الموارد النفطية في كركوك اكثر اهمية من اي وقت مضى على الرغم من ان الكثير من الاتفاقات بين المركز والاقليم على تقاسم العائدات النفطية، اذ يشكل انتاج النفط في كركوك (٥٠٪) من صادرات النفط الكلية لاقليم كوردستان .

اما المادة (١٤٠) من الدستور العراقي فقد حددت خارطة طريق لمعالجة ملف كركوك والمناطق المتنازع عليها، والتي تعرضت لممارسات النظام السابق المتمثلة بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب والسقف الزمني لتطبيقها، وتركت المسؤولية للسلطة التنفيذية المنتخبة للقيام بذلك وفقاً للدستور[٢]، وذلك بإنجاز عملية تطبيع الاوضاع في كركوك او اجراء احصاء سكاني ثم اجراء استفتاء سكاني لتحديد ارادة المواطنين والذي بموجبه يترك الخيار للسكان اما بقبول سلطة الحكومة المركزية او الانضمام الى حكومة اقليم كوردستان، او البقاء كمنطقة جغرافية تتمتع بحكم شبه ذاتي .

ويبدو للباحث انه يجب فصل قضية النفط في كركوك وغيرها من المناطق عن الاراضي المتنازع عليها، ويكون الافضل لمحافظة كركوك مواصلة الشراكة مع شركة نفط الشمال الاتحادية والقيام بدعوة الاستثمارات الاجنبية، وتشكل شركة خاصة بنفط كركوك لتشغيل الحقول النفطية، وبذلك فإن كركوك تبقى في مكانتها الاستراتيجية، وتتخلص من السياسات النفطية لحكومة اقليم كوردستان، والتي تبيع نفط المناطق المتنازع عليها بما فيها كركوك بأسعار منخفضة الى تركيا .

المبحث الثالث
العوامل الاقليمية والدولية لاشكالية النفط مع اقليم كوردستان

تمهيد :

لم يعد النفط مجرد مورد اقتصادي، بل اصبح

(١) ابراهيم حسيب الغالبي، ازمة العراق السياسية، مقالات في الآن العراقية، ٢٠١٠ -٢٠١٣ ن مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٤، ص١٠٥ .

(٢) مؤسسة الغدير الثقافية، المدة ١٤٠ الواقع الدستوري والمشكلات العلمية، ملفات متسلسلة تعنى بالشأن العراقي وقضاياه الاساسية، الملف ٢٣، ٢٠٠٩، ص٢٧١ .

احد عوامل الهيمنة العالمية، وكانت نظريات السيطرة الاستراتيجية الجيبولوتيكية القديمة ومنها النظرية البرية لماكندر والتي تقول (من يسيطر على قلب الجزيرة العالمية يسيطر على العالم)، نجد ان نظريات السيطرة الاستراتيجية الحديثة ومنها نظرية المركز والاطراف، تقول (من يسيطر على مصادر الطاقة يسيطر على الاقتصاد العالمي، ومن يسيطر على الاقتصادي العالمي يسيطر على العالم)[1].

ان الثروة النفطية التي يمتلكها العراق جعلت منه عرضة لاطماع الدول لاسيما الاقليمية ودول الجوار الجغرافي تعمد الى استغلال مشكلاته الداخلية لتحقيق مكاسب عبر الاتفاقات والصفقات المباشرة مع الاقليم منها تركيا التي تتعامل مع الاقليم خارج سلطة الحكومة الاتحادية.

الشراكة التركية مع اقليم كوردستان :

توجد رغبة لدى كل من تركيا واقليم كوردستان بتطوير العلاقات بينهما الى مستوى الشراكة الاستراتيجية في مجال الطاقة لاسيما بعد عام ٢٠١١، ويعود سبب ذلك الى حاجة الطرفين لتعميق ذلك التعاون في الوقت الراهن، فتركيا تحتاج الى نفط وغاز اقليم كوردستان وبأسعار منخفضة، واقليم كوردستان ايضاً يحتاج الى انتاج النفط وتصديره عبر تركيا لتأمين احتياجاته المالية المتزايدة، لاسيما بعد تصاعد الخلافات مع الحكومة المركزية منها تأخير ارسال حصة الاقليم من الموازنة، وقانون النفط والغاز وغيرها .

كل هذه التوترات والتصدعات دفعت الحكومة الكردية الى الموافقة على خيار التنقيب وانتاج وتصدير النفط والغاز الى الاسواق العالمية عبر اراضي دول الجوار الجغرافي التركية واقامة شراكة استراتيجية مع تركيا عبر اتفاقيات ثنائية والقضاء على العقبات لتحقيق هذا الهدف.

بدأت الحكومة المركزية تتهم حكومة اقليم كوردستان بتصدير النفط بصورة غير قانونية، وان حكومة اقليم كوردستان لم تنكر ذلك بدعوى انها قانونية كانت من فائض النفط المنتج من المصافي الموجودة في داخل كوردستان[2] .

وفي عام ٢٠١١ اجرت حكومة اقليم كوردستان مفاوضات سرية مع شركة (اكسون موبيل – Exon mobil) الامريكية، وقد نجحت بمنح امتيازات استثمارية في ستة مواقع نفط منها ثلاثة تقع جغرافياً في المناطق المتنازع عليها، وقد مهد ذلك لمد خط انابيب جديد يربط بين حقول النفط في اقليم كوردستان وميناء جيهان التركي، وهو المنفذ الاكثر سهولة لوصول نفط شمال العراق الى الاسواق الدولية، وعلى الرغم من اعتراض الحكومة المركزية إلاّ أن حكومة

(١) حسين حافظ وهيب، دور النفط في استراتيجية احتلال العراق، المجلة اليسارية الدولية، السنة التاسعة، العدد ٢٥، ٢٠١٤، ص٧٢ .

(2) Ustun and Dudden, " Turkey-KRG relationship..." OP. Cit.,).2.

اقليم كوردستان واصلت تصدير النفط الى تركيا بشكل مستقل .

وفي ٢٥/ آذار /٢٠١٣ عقدت حكومة اقليم كوردستان اتفاقية مع تركيا لمدة (٥٠) عاماً سميت بالاتفاقية الخمسينية، وقد تام تأكيد هذه الشراكة السرية من عدة اطراف وذلك للاستحواذ على حصص في حقول النفط والغاز في المنطقة، وقد اكدت حكومة اقليم كوردستان ان الحكومة التركية هي نافذتهم الوحيدة الى العالم، لأن تركيا قوة اقليمية كبيرة في المنطقة اذا ما اتبعت سياسات جديدة تجاه اقليم كوردستان، فمن الطبيعي ان يكون حليفاً لها[1].

وقد عارضت الحكومة المركزية هذه الاتفاقية الاطارية وعدّتها انتهاك للسيادة والدستور بدون اذن منها، وان ربط خط الانابيب بشكل مباشر مع تركيا يمنح حكومة اقليم كوردستان والتي لديها قوة عسكرية استقلالاً اقتصادياً اكبر بكثير من ذي قبل، وقد حذرت الولايات المتحدة الامريكية حكومة اقليم كوردستان من هذا الاتفاق، لأن مثل هذه الصفقات ستدفع الحكومة المركزية بالتقارب اكثر الى ايران، فضلاً عن زيادة التوترات بين المركز والاقليم .

إلاّ انّ تلك المعارضات والرفض لم يمنع كل من اقليم كوردستان وتركيا للاستمرار بهذا الاتفاق، ووفقاً للاتفاق سيتم تحصيل مدفوعات نفط حكومة اقليم كوردستان في حساب ضمان في احد البنوك الحكومية التركية (Halk Bank) على الرغم من ان الاتفاقية الخمسينية جرت عام ٢٠١٣ إلاّ ان السلطة التنفيذية للاقليم لم تكشف عنها للبرلمان الى عام ٢٠١٤، اي بعد عدة اشهر من توقيعها وهذا ما يؤكد عدم شرعيتها على الصعيد القانوني والدستوري .

العلاقات النفطية بين الاقليم وتركيا (٢٠١٤-٢٠١٧) :

تصاعدت حدة الازمة الاقتصادية في اقليم كوردستان ووصلت ذروتها عام ٢٠١٤، بسبب الفساد وسوء الادارة والخلافات مع الحكومة المركزية، وهذه الاسباب مجتمعة دفعت حكومة الاقليم لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع تركيا لاسيما في مجال استكشاف وانتاج وتصدير النفط في الاقليم، لذلك شهدت الاعوام ٢٠١٤-٢٠١٧ تعاون كبير وغير مسبوق بين تركيا والاقليم، لذلك استطاعت الحكومة التركية الاعلان عن الاتفاق الخمسيني عام ٢٠١٤ مع حكومة الاقليم لتصدير النفط عبر خط انابيب جيهان، كما اعلنت حكومة الاقليم ايضاً عن توقيع الاتفاقية المذكورة[2].

وقد حصل فعلاً نقل لنفط حكومة اقليم كوردستان عبر تركيا بما يقدر بنحو (١١٥) مليون دولار من النفط، وقد باشرت تركيا بتصدير نفط

(1) Daniel, Dombey, " Turkey agrees energy deal with Kurdstan north Iraq". Financial Times, 13 my 2013.

(2) Dorian Jones, " Turley, Iraqi Kurdstan seal 50 - year Energy Deal, voice of Americaa, 5 June 2014.

الاقليم الى الاسواق الدولية، وهذه الشحنة هي الاولى من بين العديد من المبيعات النفطية التي يتم تصديرها عبر خط الانابيب الذي تم تشييده حديثاً في اقليم كوردستان، ويتم التعامل مع الحسابات المالية للنفط كجزء من استحقاق ميزانية حكومة اقليم كوردستان، بموجب تقاسم الايرادات وتوزيعها على النحو المحدد بموجب دستور العراق لعام ٢٠٠٥، وتؤكد بيانات حكومة اقليم كوردستان انها ستواصل ممارسة حقوقها في تصدير النفط بشكل مستقل عن شركة (سومو)، لكنها تظل ملتزمة بالتفاوض بحسن نية مع الحكومة المركزية للتوصل الى تسوية شاملة بشأن قضايا النفط في اطار الدستور العراقي.

ولقد تصاعدت الازمة بين المركز والاقليم بسبب تصدير النفط من اقليم كردستان الى الاسواق العالمية عبر تركيا، وقد رفض الاقليم ايقاف تصدير النفط الى تركيا، وهددت الحكومة المركزية بقطع علاقاتها التجارية مع تركيا، وايقاف حصة الاقليم من الموازنة لعام ٢٠١٤، لكن حدة التوترات بين الاطراف المتنازعة قد خفت بسبب وجود عدو مشترك يهدد مصالح الجميع، إذ احتل مسلحي (داعش) الارهابي مساحات واسعة من شمال العراق بدءاً من محافظة نينوى وحتى مناطق بغداد، وشكلا تهديداً وتحدياً كبيراً لكل من الحكومة المركزية وحكومة الاقليم، مما حتم على الطرفين تنسيق جهودهما للتصدي لهذا التهديد المباشر لسيادة العراق ووحدة اراضيه ومصالحه الحيوية، لكن حكومة اقليم كوردستان استمرت بتصدير النفط مع برود وتغافل من الحكومة المركزية .

ويستنتج الباحث ان ليست هناك مبادئ ثابتة في العلاقات السياسية وبحسب مقولة ونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة سابقاً (في السياسة ليس هناك عدو دائم او صديق دائم، هناك مصالح دائمة) . فتركيا بحسب نظرية المجال الحيوي لراتزل تعد السكان التركمان في كركوك النفطية مجالاً حيوياً لها وهي تتدخل بحجة حمايتهم بين فترة واخرى، وتركيا هي من حصلت على موافقة البرلمان العراقي بأغلبية ساحقة في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٧ لشن غارات عبر الحدود العراقية ضد المتمردين من حزب العمال الكردستاني داخل العراق، وتركيا على الرغم من انها لا تؤيد التجربة الديمقراطية لاقليم كوردستان العراق لأنها تخشى ان يطالب الاكراد الذين يشكلون (٤٦٪) من اكراد العالم في تركيا بامتيازات التجربة الديمقراطية للاكراد في العراق نفسها، لكن تتفق مصالحها الاقتصادية والنفطية مع اقليم كوردستان فتعمل على تصدير نفطه وبدون موافقة وعلم الحكومة المركزية .

شكل (٣)

تصدير نفط حكومة اقليم كوردستان ٢٠١٥-

المصدر: حكومة اقليم كوردستان العراق، جيهان، سومو، جيهان .

العلاقات بين اقليم كوردستان واسرائيل

ترجع العلاقات بين اقليم كوردستان واسرائيل تاريخياً الى اكثر من خمسين عاماً، إلاّ أنها تعمقت اكثر بعد الاجتياح الامريكي للعراق لاسيما في مجال النفط بعد عام ٢٠١١ .

وفي عام ٢٠١٤ اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي (بنيامين نتنياهو) (Benjamin Natanyhu) انه يدعم انفصال كوردستان واستقلالها عن العراق ويشجع بالتصويت (نعم) لكردستان انفصالية مستقلة[١]، والذي اثار الكثير من الجدل حول روابط النفط بين الاقليم واسرائيل، لقد ادركت الحكومة الاسرائيلية ان التجارة النفطية مع اقليم كوردستان هي العامل النشط الذي يعمل كعنصر يحدد العلاقات بين اقليم كوردستان الحكومة الاسرائيلية لاسيما المعاصرة، على الرغم من انها تعرف ان حكومة اقليم كوردستان لا تقدم الا دعماً محدوداً وغير مباشر[٢].

ومنذ عام ٢٠١٤ اتبعت حكومة الاقليم سياسة (سوق النفط تحت الارض) السرية التي تتحدى الحكومة المركزية، وصارت التجارة غير المباشرة في سوق النفط العالمية شريان اقتصادي يدعم استقلال كوردستان العراق .

لقد تبنت حكومة الاقليم اسلوباً تجارياً ذكياً تستطيع به القضاء على التتبع الجغرافي المكاني، فقد قامت بتأجير سفينتين لنقل وتفريغ براميل النفط الخام، والدخول السري مع اي عميل يستطيع المخاطرة بالتجارة خارج وزارة النفط العراقية .

الحكومة الاسرائيلية تنفي ان لديها علاقات مع حكومة الاقليم في مجال الطاقة، لكن تقارير مهمة نشرت من قبل صحف رصينة (صحيفة فاينينشتال تايمز) انموذجاً اكدت ان هناك علاقات نفطية بين الحكومتين، وان اسرائيل استلمت شحنات نفط من اقليم كوردستان عبر ميناء جيهان التركي، لكن ذلك لم يكن بشكل رسمي وتم التسليم الى الحكومة الاسرائيلية عبر ميناء عسقلان الاسرائيلي، لكن شراء

(1) Caroline rose, " The precarious Kurdish-Israeli Trade Relationship After Kirkuk, mena source Article, Atlantic council, November 30 2017 أبحث منشور على الانترنت

(2) Israel turns to Kurds for three-quarters of its oil supplies" financial times, Aug 23, 2015. http://wwwft.com/contentl/150foocc472c-11e5-af2f-4d6eOe5eda22.

هذه الشحنات يكون عن طريق شركات خاصة وليس من قبل الحكومة الاسرائيلية بشكل مباشر حفاظاً على السرية، ولا تشارك الحكومة الاسرائيلية بشكل علني إلاّ عندما تكون هناك حاجة لاتفاق سياسي .

وهناك تقارير نشرت عام ٢٠١٥ تؤكد ان اسرائيل استوردت (٧٧٪) من امداداتها النفطية من اقليم كوردستان في الاشهر الاخيرة، إذ بلغت نحو (١٩) مليون برميل بين شهري (مايس وآب) من عام ٢٠١٥، وبلغت قيمة التعاملات نحو مليار دولار.

وتعد اسرائيل اكبر مشتري للنفط من اقليم كوردستان، إذ تستورد نحو (٣٠٠,٠٠٠) ألف برميل يومياً، وفي عام ٢٠١٧ تم استيراد نصف امدادات النفط بما قيمته مليار من الارباح لحكومة اقليم كوردستان .

وتعد شركات النفط الاسرائيلية (فيتول Vitol) و (ترافيكورا Trafigura) هي اكبر الشركات التي تتعامل معها الحكومة الاسرائيلية لتجنب الاشكالات القانونية مع الحكومة الاسرائيلية، وكانت هذه الكميات من النفط يتم انتاج معظمها في حقول نفط كركوك التي كانت تحت سيطرة اقليم كوردستان .

لقد ادت الصادرات النفطية تقريباً ثلاثة ارباع احتياجات اسرائيل من النفط، لكن العلاقة النفطية بين الاقليم واسرائيل خضعت مؤخراً للمراقبة، إذ استعادت الحكومة المركزية السيطرة على نفط كركوك والسيطرة على نينوى وديالى، مما ادى الى خسارة اقليم كوردستان كل الاراضي التي اكتسبتها عندما سيطر تنظيم داعش على معظمها عام ٢٠١٤، ولم يبق لحكومة اقليم كوردستان سوى حقل واحد من النفط في خور مالا ينتج اقل من (١٠,٠٠٠) برميل يومياً من النوع الخام الثقيل يتحدى معالجة مصافي النفط .

الاستنتاجات :

١- لقد حققت الدراسة الفرضية القائلة (الصراع بين المركز والاقليم يحتاج الى اعادة صياغة جديدة لتقاسم عوائد القطاع النفطي .

٢- ان حلم الانفصال اضعف الشعور لدى الاكراد بالانتماء للعراق، وشجع دول الجوار الجغرافي على استغلال ثرواته النفطية من خلال صفقات مباشرة مع الاقليم .

٣- الصراع الحزبي بين الكتل السياسية يؤجج النعرات القومية ويؤزم العلاقة بين المركز والاقليم ويجعل العراق عرضة لعدم الاستقرار .

٤- المشكلات بين المركز والاقليم تعود الى عدم ارسال الحكومة المركزية لحصة الاقليم من الموازنة بسبب تصدير الاقليم النفط دون علم الحكومة المركزية دفع حكومة الاقليم باتخاذ قرار ستراتيجي وهو التنقيب عن النفط والغاز في اراضي الاقليم .

٥- ان الازمة المالية بعد عام ٢٠١١ وأحداث داعش عام ٢٠١٤ هي التي شجعت حكومة اقليم كوردستان باتجاه تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي وبأسعار مخفضة الى الاسواق العالمية، للحصول على الموارد المالية .

التوصيات :

١- على الحكومة التركية ان تدرك ان شراكتها النفطية مع اقليم كوردستان ستكون على حساب علاقاتها مع الحكومة المركزية وان الحكومة المركزية غير موافقة على تلك الشراكة .

٢- يجب ان تدرك حكومة اقليم كوردستان ان اراضي الاقليم هي جزء لا يتجزأ من اراضي العراق الموحد، وعلى الرغم من ان العراق يمر بظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة، لكن سيتعافى ويعود بقوة استراتيجية للقضاء على المشكلات الداخلية والخارجية.

٣- يجب ان تدرك الحكومة المركزية وحكومة الاقليم أنهما بأمس الحاجة الى صياغة جديدة لقانون تقاسم العوائد النفطية، على وفق النسب السكانية وترك الخلافات السياسية التي لا جدوى منها .